

# حان الأوان لإنهاء العنف ضد النساء والفتيات الفلسطينيات

أسرة تحرير نشرة الهجرة القسرية

**يشكل العنف الجنسي استجابة شائعة لضغوط الحياة في مخيمات اللاجئين والمجتمعات المكتظة بالسكان التي خبا تحت وطأة الاحتلال. لقد أخفقت السلطة الفلسطينية في إنشاء إطار للاستجابة للعنف ضد النساء والفتيات.**

إن السلطة الفلسطينية بحاجة ماسة لتبني سياسة عدم التسامح مع جميع أشكال العنف ضد المرأة والفتيات، حيث أن الإخفاق في تقديم أعلى مستويات الحماية القانونية للنساء وجميع أعضاء المجتمع الفلسطيني لن يؤدي إلا انعدام الثقة في نظام العدالة الجنائية الفلسطينية.

قضية أمنية: العنف ضد النساء والفتيات الفلسطينيات متوفر على الموقع التالي <http://hrw.org/reports/2006/opt1106>

تعيش سميرة وبناتها الثلاث وزوجها عادل في ظل ظروف مضيئة في مخيم البريج للاجئين في غزة، وتعرضت سميرة للضرب على نحو منتظم للعديد من السنين، وكان عادل يتهمها بإصابتها بعجز وراثي لأنها لم تنجب له ولدا. ومن باب خوفها من غضب زوجها عادل، كانت زيارات سميرة الأولى لمركز صحة المرأة بمخيم البريج الذي يدعمه صندوق الأمم المتحدة للسكان تكتنفها السرية. وقدم طاقم العاملين في المركز الاستشارة النفسية الاجتماعية والدعم الطبي الذي أعاد صحتها إليها. وتعلمت سميرة أشياء عن الصحة الإنجابية والحقوق وكيف تعتني ببناتها. ونجح الاستشاريون في وحدة التدخل الخاصة بالذكور التابعة للمركز في إشراك عادل في برنامجهم "رجل لرجل"، وإشراكه لاحقا في نشاط توجيه جماعي، وتغيرت مواقف عادل تجاه عائلته. ويعزو كل من عادل وسميرة الفضل في تغيير حياتهم للمركز وهما يشجعان الأزواج الآخرين على تعلم كيفية بناء علاقات غير عنيفة والاستفادة من العناية المقدمة للنساء قبل الولادة وبعدها، تنظيم الأسرة، والاستشارة القانونية والنفسية الاجتماعية، والثقافة الصحية، والعلاج الطبيعي، ودروس التمرينات، والخدمات المخبرية التي يقدمها المركز.

للمزيد من المعلومات حول مركز صحة المرأة بمخيم البريج اتصلوا مع مديرة المركز فريال ثابت (whc\_cfa@hotmail.com) أو انظر صفحة أخبار صندوق الأمم المتحدة للسكان

إن غياب الأدلة التوجيهية الطبية للأطباء تؤثر تأثيرا خطيرا أيضا على جودة العلاج المتوفر لضحايا العنف. ويعد نظام العناية الصحية هو أول مؤسسة حكومية وأحيانا المؤسسة الحكومية الوحيدة التي تتصل بها ضحايا العنف، ومع ذلك يعاني الأطباء من نقص المعدات اللازمة للتعامل مع مثل هذه الحالات. ولا يتوفر لدى وزارة الصحة الإجراءات الطبية أو البروتوكولات اللازمة لتسوية العاملين في مجال الطب أو طواقم الوزارة عند علاجهم لحالات العنف الأسري. فالأطباء يفتقرون للتدريب المتخصص والتوجيه الخاص بكيفية التعامل مع الضحايا من النساء، وحماية أدلة الاعتداء والحفاظ على السرية.

وبينما يزداد توفر الملاجئ في الضفة الغربية، إلا أن القيود على الحركة التي تفرضها إسرائيل داخل الضفة الغربية وغزة وبينهما تجعل الوصول إلى تلك الملاجئ مستحيلا لبعض الضحايا. وفي بعض الأوقات أدى عدم وجود الملاجئ وترتيبات الحياة المقبولة اجتماعيا للنساء العازبات إلى إجبار منظمات النساء الفلسطينية والشرطة على إيواء الضحايا في مراكز الشرطة، ومكاتب المحافظين، والمنازل الخاصة، والمدارس، ودور الأيتام.

لقد أدت الممارسات الإسرائيلية، بما فيها الهجمات على مؤسسات السلطة الفلسطينية والأجهزة الأمنية ورفض إسرائيل تحويل عائدات الضرائب، إلى إضعاف قدرات السلطة الفلسطينية بشكل كبير، ولكن هذا ليس عذرا للتراجع عن العمل وفقا لمنظمة هيومان رايتس ووتش. وتدعو المنظمة السلطة الفلسطينية إلى تأسيس مبادئ توجيهية للاستجابة للعنف الأسري جنبا إلى جنب مع المعايير الدولية وأن تدرب الموظفين الحكوميين للتعرف على احتياجات الناجيات من العنف الجنساني والاستجابة لها استجابة مناسبة. ويجب على السلطة الفلسطينية سن قانون معين يجرم العنف الجنسي وإبطال القوانين التمييزية التي تعيق مساعي التعامل مع العنف الجنساني.

وأشار تقرير منظمة هيومان رايتس ووتش (مراقبة حقوق الإنسان) إلى أن العديد من حالات العنف التي تتراوح من الاعتداءات الزوجية وإساءة معاملة الأطفال إلى الاغتصاب، وسفاح المحارم، والجرائم التي ارتكبت بذريعة "شرف" العائلة لا يتم الإبلاغ عنها في معظم الأحيان وبالتالي بدون معاقبة الجناة. وأدى القانون الجنائي التمييزي المعمول به في الضفة الغربية وغزة إلى وجود مناعة افتراضية لصالح مرتكبي العنف الجنسي وأدى إلى ردع الضحايا عن الإبلاغ عن الاعتداءات. وتشمل هذه القوانين شروطا تقلل من العقوبات الصادرة بحق الرجال الذين يقتلون أو يهاجمون أقاربهم من النساء اللاتي يمارسن البغاء، ويسمح للمغتصبين الذين يوافقون على الزواج من ضحاياهم بالفرار من المقاضاة الجنائية، ويسمح فقط للأقارب الرجال بالإبلاغ عن تهم سفاح المحارم نيابة عن القاصرين.

إن الشرطة الفلسطينية، مع وجود بعض الاستثناءات، تفتقر للخبرات والإرادة اللازمة للتصدي لقضايا العنف ضد النساء بطريقة فعالة وحساسة تراعي احتياجات الضحايا وتحترم خصوصيتهن. ونتيجة لذلك، يلجأ رجال الشرطة في غالب الأحيان إلى الإجراءات غير الرسمية بدلا من إجراء التحقيقات الجادة. ولم يأسف العديد منهم، عند سؤالهم، على جهودهم التي شجعت على إتمام الزواج بين المغتصب وضحيتته، وذلك يتم أحيانا بمساعدة وتأثير زعماء العشيرة. وهم يرون تدخلهم كوسيلة "لحل" هذه القضايا، وفي غالب الأحيان تجبر الشرطة النساء على العودة إلى عائلاتهن حتى عندما يكون هناك مخاطرة كبيرة من التعرض للمزيد من الأذى.

"يبدو أن موظفي السلطة الفلسطينية وبغض النظر عن ميولهم السياسية يرون الأمن فقط ضمن سياق الصراع والاحتلال المستمرين، حيث يتجاهلون التهديدات الأمنية الحقيقية التي تواجهها النساء والفتيات في المنازل"

فريدة ضيف، دائرة حقوق المرأة في منظمة هيومان رايتس ووتش